المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (49) سبتمبر 2023
Volume (49) September 2023
IJOHSS

تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في السعودية والولايات المتحدة وألمانيا والدول الإسكندنافية

د. سعود غسان أحمد البشر
قسم الإدارة التربوية ، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
البريد الالكتروني: salbsheer@ksu.edu.sa

أحمد سعد الغامدي
سفر دخيل محمد الحارثي
عبدالعزيز سليمان المطرودي
لين ابراهيم العوهلي

طالب دراسات عليا، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

الملخَّص

لقد توسَّع في العقود الأخيرة دور الحكومات في دعم وتمويل مُؤسَّسات التعليم حول العالم؛ وذلك لما للتعليم من أهمية في تطوير الموارد البشرية وازدهار الدول، وتختلف الدول في أساليب وأنماط وطرُق تمويل المدارس والجامعات. وتهدف هذه الدراسة الوصفية إلى اكتشاف واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، جمهورية ألمانيا الاتحادية، بالإضافة إلى التعرُّف على واقع تمويل التعليم في أربع من الدول الإسكندنافية؛ وهي السويد، النرويج، آيسلندا ومملكة الدانمارك. وقد وجدت الدراسة اختلافات في طرُق التمويل بين دول الدراسة، كما وجدت الدراسة أن هناك اختلافًا في طرُق تمويل المدارس العامة والجامعات العامة في الولايات المتحدة وألمانيا، بينما تُشير نتائج الدراسة إلى أن هناك تقارُبًا في طرُق التمويل بين المدارس العامة والجامعات العامة في كلٍّ من المملكة العربية السعودية ومُعظم الدول الإسكندنافية.

الكلمات المفتاحية: تمويل التعليم العام، تمويل التعليم العالي، طرق التمويل، الإدارة التربوية.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.49.2023.619

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (49) سبتمبر 2023
Volume (49) September 2023
IJOHSS

Financing Public Educational Institutions in Saudi Arabia, the United States, Germany and Scandinavian countries

Dr. Saud G. Al-Beshir
Department of Educational Administration, College of Education, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia
Email: salbsheer@ksu.edu.sa

Ahmed Saad Alghamdi
Safar Dakhel Alharthi
Abdulaziz Suliman Almatroudi
Leen Ibrahim Alohali

Postgraduate Student, Department of Educational Administration, College of Education, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia

ABSTRACT

In recent decades, the role of governments in supporting and financing educational institutions worldwide has expanded due to the significance of education in the development of human resources and the prosperity of countries. Countries vary in the methods, patterns, and methods of financing schools and universities. This descriptive study aims to discover the reality of financing public education institutions in the Kingdom of Saudi Arabia, the United States of America, and the Federal Republic of Germany, in addition to identifying the reality of financing education in four Scandinavian countries. They are Sweden, Norway, Iceland, and the Kingdom of Denmark. The study found differences in financing methods between the study countries, and the study also found a difference in financing methods for public schools and public universities in the United States and Germany. The study results indicate a convergence in financing methods between public schools and public universities in both the Kingdom of Saudi Arabia and most of the Scandinavian countries.

Keywords: financing public education, financing higher education, financing methods, budget, educational administration.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.49.2023.619

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (49) سبتمبر 2023
Volume (49) September 2023
IJOHSS

المقدمة:

إنَّ التعليم هو السبيل إلى تنمية المجتمعات والطريق للاستثمار في الموارد البشرية وإكسابها المعارف والمهارات النافعة؛ مِمَّا يقودها لتطوير الدول والرقي بها، وقد آمنت الحكومة السعودية بأهمية التعليم النظامي للارتقاء بالمواطن منذ البداية، فقد أسَّس الملك عبد العزيز مديرية للتعليم حتى قبل اكتمال توحيد جميع مناطق المملكة، وبعد انتشار المدارس في البلاد جاء الاهتمام بافتتاح مُؤسَّسات التعليم العالي، ففي عام 1369هـ أمر الملك عبد العزيز بتأسيس كلية الشريعة في مكة لتصبح أولى المؤسَّسات الجامعية قيامًا في البلاد، ومن بعدها تتابع إنشاء الكليات والجامعات؛ فافتُتِحت كلية المعلِّمين بمكة عام 1372 للهجرة، ومن ثَمَّ جامعة الملك سعود بالرياض عام 1377هـ، التي تُعتبر أولى الجامعات في السعودية (الغامدي، 2000). وتُولي حكومة المملكة العربية السعودية اهتمامًا بالغًا بالتعليم، وتعمل على تطويره وتشجيع البحث العلمي ورعاية الموهوبين وتنمية المهارات المهنية، وتلتزم بمكافحة الأمية. وتبلغ ميزانية التعليم في المملكة لعام 2023 حوالي 185 مليار ريال سعودي(وزارة المالية، 2023).

مشكلة الدراسة:

تشهد ميزانيات التعليم ارتفاعات مُطردة في المملكة العربية السعودية، فعلى سبيل المثال كانت الميزانية المخصَّصة للتعليم عام 2006 أقلَّ من 64 مليار ريال، مقارنة بحوالي 185 مليار ريال للعام 2023.وهو ما يُشكِّل ضغطًا كبيرًا على ميزانية الدولة؛ لذلك أصبح التفكير في إيجاد موارد تمويلية بديلة للتعليم الأساسي والتعليم ما بعد الثانوي قضية هامة تشغل جميع المهتمين في قطاع التعليم، سواءً كانوا من الباحثين أو من مُتَّخِذي القرار خاصة في ظلِّ ارتفاع فاتورة التعليم في البلاد والزيادة الطردية للنفقات المتعلِّقة بالتعليم، وقد خصَّصت الحكومة مبلغ 136مليار ريال ميزانية للتعليم في عام 2023. وفي ظلِّ ميزانية التعليم المرتفعة بشكل مستمر تتأثَّر بقية بنود ميزانية الدولة، لذلك يتطلَّب وجود بدائل ومصادر غير تقليدية تُؤدِّي إلى تخفيف العبء عن الحكومة وتفعيل بدائل تمويلية أخرى تُساهم في توفير إيرادات مالية للجامعات العامة في السعودية. وتعتمد ميزانية الحكومة في السعودية بشكل كبير على الإيرادات النفطية لسنوات طويلة، مما يجعلها دائمًا عرضة للتقلُّبات الإيجابية والسلبية للسوق النفطية؛ لذلك أعلنت القيادة السعودية مُؤخَّرًا رُؤية طموحة هي رُؤية 2030 والتي من ضمن أهدافها الأساسية تحرير الاقتصاد الوطني من الاعتماد على الإيرادات النفطية، وتنويع مصادر الدخل؛ لضمان استمرارية واستدامة التنمية (رؤية 2030، 2016). ويسعى هذا البحث لاكتشاف واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في دول المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة، جمهورية ألمانيا الاتحادية، وعدد من الدول الإسكندنافية.

أسئلة الدراسة:

- ما واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم الحكومية في المملكة العربية السعودية؟
- ما وافع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في الولايات المتحدة الأمريكية؟
- ما واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في جمهورية ألمانيا الاتحادية؟
- ما واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في عدد من الدول الإسكندنافية؟

أهداف البحث:

- التعرُّف على واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم الحكومية في المملكة العربية السعودية.
- التعرُّف على واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- التعرُّف على واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في جمهورية ألمانيا الاتحادية.
- التعرُّف على واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في عدد من الدول الإسكندنافية.

منهجية البحث:

استخدم الباحثون المنهج الوصفي الوثائقي للإجابة عن تساؤلات الدراسة، وقام الباحثون بالاطلاع المتأنِّي والدقيق على الدراسات والإحصائيات الرسمية المنشورة في الحاويات العلمية المحكمة والموثوقة؛ وذلك للتوصُّل إلى المعلومات التي تُساهم في الوصول إلى استنتاجات تُجيب عن الأسئلة التي يُؤطِّرها هذا البحث، وقد استُخدِمت هذه المنهجية لملاءمتها لأهداف وأسئلة البحث.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.49.2023.619

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (49) سبتمبر 2023
Volume (49) September 2023
IJOHSS

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

قدَّمت الرويس (2017) دراسة بعنوان "واقع الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية من وجهة نظر قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام في مدينة الدوادمي"، وقد بحثت هذه الدراسة واقع الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية من وجهة نظر قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام بمدينة الدوادمي، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والاستبانة كأداة للدراسة. وأوضحت نتائج الدراسة ضعف الشراكة المجتمعية في تمويل مدارس التعليم العام قسم البنات، كما غاب التخطيط الاقتصادي والمالي السليم لتنمية موارد المدارس الذاتية. وأوصت الدراسة بتفعيل مراكز الشراكة المجتمعية في قطاع التعليم في مدينة الدوادمي، والاستفادة من الأوقاف كمصدر مهم.

قامت المنقشاس (2018) بدراسة بعنوان "تنويع مصادر التمويل في جامعة الملك سعود بالاستفادة من خبرة جامعة أكسفورد"، وكان هدفها هو دراسة تنويع مصادر التمويل في جامعة الملك سعود بالاستفادة من خبرة جامعة أكسفورد. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الوصفي المسحي، حيث تَمَّ إعداد وتوزيع استبانة لجمع بيانات الدراسة من 28 موظفًا إداريًّا من 7 إدارات مختصَّة بالتمويل في جامعة الملك سعود. وكان من أبرز النتائج ما يلي: تعتمد جامعة الملك سعود على الدعم الحكومي كمصدر أساسي في التمويل، إلى جانب عدد من المصادر الأخرى من خلال الشراكة المجتمعية، وكراسي البحث، ومشاريع الأوقاف، ومراكز الأعمال، وتعتمد جامعة أكسفورد في تمويلها على الأبحاث الخارجية من المجالس البحثية، والمنح الحكومية، والرسوم الطلابية، ومطبعة أكسفورد، وتسويق البحوث، ودعم العمل الخيري، والمشاريع الاستثمارية، والتبرُّعات والمنح والهبات. كما أظهرت النتائج أنَّ أهمَّ معوقات تطبيق تجربة جامعة أكسفورد في تنويع مصادر تمويل التعليم في جامعة الملك سعود هي على التوالي: المعوقات المرتبطة بغياب التشجيع الحكومي للتعاون بين قطاع الأعمال والتعليم، وضعف استثمارات القطاع الخاص في مجالات التعليم. ويمكن الاستفادة من تجربة جامعة أكسفورد في طرح بدائل جديدة لتمويل التعليم في جامعة الملك سعود من خلال التوسُّع في فتح باب القبول للطلبة الأجانب، وإنشاء صناديق لمساعدة الباحثين على تحويل الأبحاث المتميِّزة إلى أعمال ومشاريع تجارية، والتوسُّع في تقديم الخدمات التعليمية والاستشارية لمؤسَّسات المجتمع المختلفة. وقدَّمت الدراسة عددًا من التوصيات التي تُؤكِّد على ضرورة تنويع مصادر التمويل في جامعة الملك سعود، والتغلُّب على المعوقات التي تحدُّ من ذلك.

قدَّمت العتيبي (2018) دراسة بعنوان "تجارب بعض الدول المتقدِّمة (أمريكا، بريطانيا، اليابان، أستراليا) في تمويل التعليم العالي وسُبُل الاستفادة منها". هدفت الدراسة إلى التعرُّف على تجارب تمويل التعليم العالي في بعض الدول المتقدِّمة أمريكا، وبريطانيا، واليابان وأستراليا. وتحديد الآليات المقترَحة للاستفادة من هذه التجارب في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي المقارن للأدبيات والوثائق المتاحة، وقد توصَّلت الدراسة إلى أنه بعد استعراض التجارب الأربع لتمويل التعليم العالي في بعض الدول المتقدِّمة، تبيَّن جدوى تلك التجارب؛ إذ تميَّزت بالتنوُّع وتعدُّد البدائل في تمويل الجامعة؛ لتكون مصدرًا أساسيًّا وليس إضافيًّا كما هو موجود في الدول العربية والنامية، وأنَّ بالإمكان الاستفادة منها في تنويع مصادر التمويل للتعليم العالي في المملكة واستدامتها، وربما تكون البيئة في المملكة العربية السعودية أكثر مُلاءمة، خصوصًا في الأوقاف، شريطة الاستقلالية والتحرُّر من قيود البيروقراطية والمركزية، وهذا ما يضمن للتمويل الذاتي التنوُّع والإبداع والابتكار. وفي ضوء ما توصَّلت إليه الدراسة تَمَّ وضع عدد من التوصيات والمقترحات؛ وتمثَّلت في: ضرورة الاستفادة من تلك التجارب في تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وإشراك المؤسَّسات وقطاعات الأعمال والأفراد في تمويل التعليم، وتسهيل الإجراءات البيروقراطية بما يُشجِّع على الاستثمار في التعليم وجلب المستثمرين.

قدَّمت الشهري وآخرون (2018) دراسة بعنوان "استثمار المواهب الطلابية كبديل مُساند لتمويل التعليم في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية"، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد درجة الاستفادة من مواهب الطالبات في برامج رعاية الموهوبات المنفذة حاليًّا في تمويل التعليم، وكذلك حصر معوقات ومُتطلَّبات الاستفادة من الموهوبات في ابتكار موارد مُساندة لتمويل التعليم، ثم وضع التوصيات في النهاية. وقد استخدمت الدراسة

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.49.2023.619

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (49) سبتمبر 2023
Volume (49) September 2023
IJOHSS

المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة للدراسة. وتوصَّلت الدراسة إلى أن أهم عناصر الاستفادة من برامج رعاية الموهوبات القائمة كبديل مُساند لتمويل التعليم هي تأهيل الموهوبات للمشاركة في المسابقات العالمية، وبرامج تسريع الموهوبات للمراحل العليا، والاستفادة من الموهوبات في رفع مستوى التحصيل الدراسي لقريناتهن المتعثِّرات. وقد رأت الدراسة أن من أهم معوقات الاستفادة من الموهوبات: ضعف الدعم المقدَّم من القطاع الخاص، وإهمال الطالبات لمواهبهن، وضعف الدعم المقدَّم من إدارة المدرسة، وضعف وعي المدرسة بأهمية تنمية الطالبات الموهوبات. وقد أشارت الدراسة إلى أهمية استثمار المواهب الطلابية في تمويل التعليم عن طريق ورش العمل، وتطوير الوسائل التعليمية، والاستفادة من المواهب في تدوير التالف والرجيع، وتوفير الموارد المالية التي تدعم برامج تطوير الموهوبين.

دراسة الشديفي (2018) جاءت بعنوان "البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة"، وقد استهدفت الدراسة تقديم بدائل مُقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان)؛ وذلك من أجل الإفادة منها في إيجاد موارد مُقترحة لتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية؛ للإيفاء بحاجات مُؤسَّسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ومواكبة التطوُّرات الحديثة. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم مصادر تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية هي الحكومة، ثم يليها مصادر أخرى من التمويل كتمويل الأفراد والقروض، ثم المصادر الخاصة والمحلية، بالإضافة لمصادر خارجية، كما توصَّلت الدراسة إلى بدائل مُقترحة لتمويل التعليم العالي مع مُراعاة العوامل الاجتماعية والتربوية والدينية على ضوء تجارب الدول المتقدمة، ومن أهم تلك البدائل: العمل على تنمية الموارد البشرية، والموارد المالية والموارد التعليمية، والاهتمام بحاضنات الأعمال التكنولوجية، وزيادة الكراسي البحثية، والاتجاه لخصخصة التعليم العالي، ودراسة حاجة سوق العمل. وكان من أهم توصيات الدراسة: التأكيد على أهمية التخطيط السليم والشامل لاحتياجات التنمية من القوى العاملة من الخريجين، وربطهم بسوق العمل، ومنح الجامعات الصلاحيات المالية والإدارية الكافية لاستثمار مواردها، وتخفيف العبء المالي عن ميزانية الدولة من دعم التعليم العالي، والسماح بخصخصة التعليم العالي بشرط أن يبقى تحت إشراف الحكومة ورقابتها.
دراسة العقيلي والقحطاني (2019) جاءت بعنوان "التعليم العالي والمهني وتمويله في ألمانيا والمملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة)"، وقد استهدفت الدراسة التعرُّف على واقع نظام التعليم العالي في ألمانيا والمملكة العربية السعودية في (التعليم التقني والمهني، البحث العلمي، تمويل التعليم العالي)، وأيضًا التعرُّف على القوى والعوامل المؤثِّرة في نظام التعليم العالي في ألمانيا والسعودية، والكشف عن أوجُه الشبه والاختلاف بين نظام التعليم العالي الألماني والسعودي، ثم وضع آليات مُقترحة للاستفادة من نظام التعليم العالي الألماني في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق أهداف الدراسة: استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي المقارن باستخدام مدخل جورج بيريداي في الدراسات المقارنة. وقد توصَّلت الدراسة إلى أن هناك شبه اعتماد كلي في تمويل التعليم العالي السعودي، كما يُوجد قصور في ربط التعليم الفني والتقني باحتياجات سوق العمل؛ نتيجة لعدم ربطه بالتعليم العالي والبحث العلمي، كما يُوجد قصور في برامج الربط وأيضًا بين البحث العلمي وحاجات سوق العمل؛ وذلك نتيجة لعدم اشتراك الجامعة مع المؤسَّسات الصناعية الكبرى، وعدم وجود شراكات بينهم من أجل توظيف البحث العلمي لخدمة المجتمع وحاجات سوق العمل؛ مِمَّا أدَّى إلى زيادة الفجوة بين مخرَجات الجامعة وحاجات سوق العمل السعودية، على عكس دولة المقارنة (ألمانيا) فهي تهتمُّ بجميع البرامج التي تخدم البحث العلمي وخدمة المجتمع، وتُلبِّي حاجات سوق العمل. وقدَّمت الباحثتان آليات مُقترحة مُستفادة من دولة المقارنة، ومنها: تبنِّي مفهوم الجامعة المنتجة التي تقوم على أساس التطبيق والإنتاج، من خلال تقديم الخدمات التعليمية والاستشارية والشراكات المجتمعية مع المؤسَّسات الحكومية والأهلية، عن طريق: تبنِّي الأبحاث التطبيقية في تطوير وزيادة جودة مُنتجات الشركات، وعقد شراكة مع شركات أو مُؤسَّسات لتقديم برامج تخدم هذه المؤسَّسات، بحيث تُشارك في أهدافها وتدفع كلفتها وتُوظِّف مخرجاتها، وتفعيل التعليم التعاوني في الجامعات بحيث يتمُّ الاستفادة من الشركات والمؤسَّسات في تدريب الطلاب وتهيئتهم لسوق العمل، وإنشاء مراكز استشارية تُقدِّم الخدمات وريعها

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.49.2023.619

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (49) سبتمبر 2023
Volume (49) September 2023
IJOHSS

للجامعة والبحث العلمي، وإنشاء مراكز أعمال في الجامعات، وضم التعليم المهني والتقني إلى الجامعات؛ لتحقيق أهداف رُؤية 2030، ولمواكبة مُتطلبات سوق العمل.

دراسة محروس و السلمي (2019) جاءت بعنوان "بدائل مُقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية 2030"، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد أهم مصادر تمويل التعليم بمؤسَّسات التعليم العالي في ضوء التجارب العالمية في هذا المجال، إضافة إلى تحديد البدائل التي طرحتها رُؤيتا جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية 2030 لتنويع مصادر التمويل بمؤسَّسات التعليم العالي بهما، وصولًا إلى تحديد البدائل المناسبة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء النظم والتجارب العالمية ورُؤيتي مصر والسعودية 2030. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في صورته التقريرية؛ لتحليل مصادر تمويل التعليم العالي، استرشادًا بالتجارب والنظم الدولية في هذا المجال، إضافة إلى تحليل واقع البدائل المطروحة لتمويل التعليم العالي في ضوء رُؤيتي مصر والسعودية 2030. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أهم مصادر تمويل التعليم العالي هي: القطاعات الاقتصادية غير الحكومية، والشراكة بين الجامعات الحكومية والخاصة، وإسهامات الأُسر والوقف وتنظيمات المجتمع المحلي، وبرامج منح وإقراض وإعانات الطلاب، إضافة إلى مصادر التمويل الذاتي بالتعليم العالي، مع ترشيد الإنفاق والمحافظة على الجودة بهذه المؤسَّسات التعليمية العالية.

قدَّم العقيل والعيسى (2019) دراسة حملت عنوان "حوكمة تنويع مصادر التمويل وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم الجامعي: دروس مستفادة من التجربة الأوروبية"، وقد هدفت الدراسة إلى الاستفادة من إستراتيجيات وآليات تحسين التمويل بالجامعات الأوروبية في تنويع مصادر التمويل لمؤسَّسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي، حيث استعرضت الدراسة البحوث التي أُجرِيت حول الجامعات الأوروبية فيما يخصُّ: مصادر التمويل، والاستقلالية المالية للجامعات، وسُبُل تنويع مصادر الدخل. بعد ذلك استعرضت الدراسة مُميِّزات وعيوب ثلاث إستراتيجيات تُستخدَم لتحقيق الكفاءة في تمويل الجامعات الأوروبية: التمويل القائم على الأداء، دمج الجامعات، التمويل من أجل التميُّز، ثم رصدت الدراسة واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم العالي بالمملكة، ومُتطلَّبات تحسين كفاءتها المالية، وفي ضوء إستراتيجيات تحسين كفاءة التمويل بالجامعات الأوروبية. وقد وتوصَّلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات الموجَّهة لوزارة التعليم وللجامعات السعودية وللبحوث المستقبلية، منها: زيادة دعم استقلال الجامعات ماليًّا بالقدر الذي يسمح لها بالعمل على تنويع الدخل والاستفادة من أي دخل تجنيه ضمن الأُطُر القانونية التي تضمن الشفافية والمساءلة مثل استقلالية الجامعات في إدارة أوقافها، وحق الجامعة في تحديد الرسوم طلاب الدراسات العليا والطلبة الأجانب، بما يعكس العرض والطلب لكل جامعة.

قدَّم شعيب والسيس (2021) مقالة بعنوان "تنويع مصادر التمويل في التعليم وتأثيرها على السياسات التعليمية"، وقد هدفت الدراسة إلى التعرُّف على أهم مصادر التمويل في مجال التعليم وأنواعها، والتعرُّف على مُبرِّرات تنويع مصادر تمويل التعليم، والتعرُّف على بعض النماذج من الدول من حيث تنويع مصادر التمويل في مجال التعليم. كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي؛ كونه يتفق مع طبيعة الدراسة والأهداف التي سعت لتحقيقها. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود عدد كبير من مصادر تمويل التعليم مع وجود تبايُن بين الدول في اختيار الأنسب لها، كما أظهرت النتائج تأثير تنويع مصادر التمويل على السياسة التعليمية لكل دولة باعتبار أن مُموِّلي التعليم يُساهمون في صنع القرار في السياسة التعليمية. وقد أوصت الدراسة بضرورة تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تشييد الجامعات، وضرورة تقليل دور الدولة في تمويل التعليم العالي.

دراسة الشويعر (2021) جاءت حول بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية و إمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية، وقد هدفت الدراسة إلى إيجاد بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال الاستفادة من تجارب الولايات المتحدة الأمريكية. كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن. وكان من أهم نتائج الدراسة التالي: رغم اهتمام الدولة بالتعليم والأنشطة الطلابية إلا أنه يصعب الاعتماد على مصدر وحيد وهو التمويل الحكومي، وضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل الأنشطة الطلابية، وضعف مشاركة أولياء الأمور في

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.49.2023.619

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (49) سبتمبر 2023
Volume (49) September 2023
IJOHSS

الأنشطة الطلابية. واقترحت الدراسة بعض البدائل لتمويل الأنشطة الطلابية منها: اعتماد نمط التمويل المختلط، وتفعيل نمط المدرسة المنتجة، والاستفادة من إمكانات المدرسة كالمسرح والملاعب واستثمارها، وتوسيع صلاحيات مُديري المدارس لإيجاد حلول تمويلية، وتفعيل الأوقاف والتبرُّعات للمدارس. وقد أوصت الدراسة بالاستفادة من النموذج الأمريكي في تمويل الأنشطة الطلابية، وتطبيق ذلك على عدد من المدارس بما يتناسب مع طبيعة وظروف المدارس المطبَّقة بها.

قدَّمت الخليوي (2021) دراسة بعنوان "بدائل مُقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة"، وقد هدفت الدراسة إلى التعرُّف على واقع تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية وفي الولايات المتحدة وفنلندا واليونان، والاستفادة من تجارب هذه الدول في تقديم بدائل مُقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن. وقد بيَّنت نتائج الدراسة أن جميع دول المقارنة اتفقت على مجانية وإلزامية التعليم في الوقت نفسه، وتُعتبر المملكة العربية السعودية أكثر هذه الدول إنفاقًا على التعليم، وتتوافق المملكة العربية السعودية مع فنلندا في نمط التمويل الأحادي للتعليم العام المعتمد على الدولة، وبالنسبة لنمط التعليم في الولايات المتحدة واليابان فهو مختلط، ويعتمد على المصادر العامة والخاصة. وقد توصَّلت الدراسة إلى عدد من البدائل المقترحة لتنويع تمويل التعليم العام، ومنها: فرض رسوم على الخدمات الإضافية كالمواصلات والأنشطة اللاصفية، وكذلك التقليل من مركزية التمويل، وإتاحة المجال للمدارس بأن تُنوِّع من مصادر تمويلها. كما قدَّمت الدراسة بعض التوصيات كاستحداث قسم في إدارات التعليم خاص بالنفقات التعليمية، وإتاحة الفرصة للمدارس بتنويع مصادر تمويلها.

الدراسات الأجنبية:

١- دراسة أودور (Oduro،2008) جاءت بعنوان "دراسة نماذج تمويل رأس المال في مؤسَّستين للتعليم العالي"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرُّف على طرُق تحسين أداء التعليم العالي في الجامعات الأمريكية عن طريق توفير المخصَّصات المالية لها للبناء والتجديد والصيانة وتوفير المعامل اللازمة من خلال التبرُّعات والهبات. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمقابلات والملاحظة والتحليل. كما أظهرت نتائج الدراسة أن الجامعات الأمريكية قامت بتحسين وضعها المالي، وحقَّقت أعلى مستوى في تحسين الأداء الأكاديمي من خلال زيادة مُعدَّلات المنح والتبرُّعات والهبات، وتوفير مصادر تمويل مالية إضافية؛ ساعدت في تطوير المباني والأثاث والمعامل والصيانة. وقد أوصت الدراسة بأهمية الدعم المالي لتحسين أداء التعليم العالي، بالإضافة لتوعية المجتمع وجهات التبرُّعات من مُؤسَّسات وأفراد بدور التبرُّعات في تحسين أداء التعليم العالي.

٢- دراسة برانيفيتشيني وبيريتش (**Pranevičienė & Pūraitė**، 2021) جاءت بعنوان "طرُق التمويل في نظام التعليم العالي"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل نماذج التمويل وطرُق التمويل الحكومية لنظام التعليم العالي، والكشف عن مزايا واختلالات كلٍّ تصوُّر. وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليل التفصيلي للوثائق العلمية والقانونية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه يجب ألا يتمَّ تخصيص التمويل عند الحدِّ من الاستقلالية المؤسَّسية للتعليم العالي، وزيادة تنظيم الدولة ورقابتها، ولكن يتمُّ تمويل أي مُؤسَّسة جامعية وفقًا لنتائج الأداء، والتي يتمُّ تقييمها وفقًا لطريقة محدَّدة مُسبقًا من قِبَل الدولة (عدد الطلاب المقبولين وعدد المتخرِّجين، البحث العلمي والنتائج - عادة ما تُؤخذ المنتجات الأكاديمية في الاعتبار). وهذه الطريقة، في جوهرها أكثر عملية أثناء تنفيذ نموذج تمويل السوق في نظام التعليم العالي. وقد أوصت الدراسة بتقديم خدمات التعليم المستمر ودورات التأهيل العالي.

النتائج:

1- واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم الحكومية في المملكة العربية السعودية:

تُولي حكومة المملكة العربية السعودية اهتمامًا بالغًا بالتعليم، حث يُوفِّر التعليم مجانًا في جميع المراحل التعليمية، وتعمل الدولة تطويره وتشجيع البحث العلمي ورعاية الموهوبين وتنمية المهارات المهنية، وتلتزم بمكافحة الأمية. وتبلغ ميزانية التعليم العام في المملكة لعام 2023 حوالي 136 مليار ريال سعودي، وهو ما يُشكِّل حوالي 19.25 ٪ من إجمالي ميزانية الدولة، وقد نمت ميزانية التعليم في المملكة العربية السعودية بشكل كبير في السنوات

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.49.2023.619

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (49) سبتمبر 2023
Volume (49) September 2023
IJOHSS

الأخيرة، حيث ارتفعت من حوالي 125 مليار ريال سعودي عام 2018 إلى حوالي 189 مليار ريال سعودي في عام 2023 ويشمل هذا المبلغ الأموال المخصصة لمؤسسات التعليم العالي. وهذا النمو مدفوع باهتمام الحكومة السعودية بمجال التعليم واهتمامها بتوفير أفضل الموارد التعليمية للطلاب من جميع المستويات.

وفيما يلي جدول يُوضِّح حجم ميزانية التعليم في المملكة العربية السعودية لآخر ست سنوات:

السنة	الميزانية (مليار سعودي)
2018	125
2019	135
2020	150
2021	165
2022	180
2023	189

(وزارة المالية السعودية،2023)

ونتيجة لجهود الحكومة السعودية في مجال التعليم، فقد شهدت المملكة العربية السعودية تطوُّرًا كبيرًا في مجال التعليم، حيث تُعدُّ اليوم واحدة من الدول الرائدة في العالم في مجال التعليم، حيث تقدَّم التعليم السعودي في المراتب المتقدِّمة بالاختبارات الدولية في العديد من المجالات، مثل الرياضيات والعلوم والتكنولوجي؛ وذلك الاهتمام يُبرهن على استحواذ التعليم على النصيب الأضخم في ميزانية المملكة العربية السعودية. فإذا قُورن إنفاق المملكة العربية السعودية على التعليم من الميزانية الحكومية مع دول مُنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، نجد أن أستراليا والتي تُعدُّ الأولى في مُعدَّل الإنفاق على التعليم من الميزانية الحكومية من بين هذه الدول يصل مُعدَّل إنفاقها إلى 14.3%، بينما قد يصل هذا المعدَّل إلى الضعف في المملكة العربية السعودية (الحربي، 2017).

تنصُّ المادة 233 من وثيقة سياسة التعليم في السعودية وهي الوثيقة الرسمية لسياسية التعليم في البلاد على أن التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحله؛ أي أن الدولة لا تتقاضى رُسومًا دراسية من المواطنين في مُؤسَّسات التعليم العامة. وقد بلغت النفقات الحكومية المخصَّصة لقطاع التعليم في البلاد 189 مليار ريال (وزارة المالية، 2023). وتعتمد الجامعات الحكومية في السعودية بنسبة كبيرة على التمويل الحكومي، وهذا من شأنه أن يُؤثِّر على استقرارها المالي، ويُهدِّد برامجها. وقد قدَّر الحربي أن التمويل في مُؤسَّسات التعليم العالي الحكومي هو أُحادي الجانب، حيث يعتمد بشكل كبير على المخصَّصات الحكومية، وقدَّر الباحث بأن نسبته حوالي 98% من إجمالي إيرادات الجامعات العامة في المملكة، وهذا من شأنه التأثير السلبي على استقرار الجامعات وازدهارها (الحربي، 2015).

ومن أكبر الجامعات العامة التي تتلقَّى تمويلًا من الحكومة هي جامعة الملك سعود في الرياض، حيث تلقَّت 8.6 مليارات ريال في عام 2015، ثم جامعة الملك عبد العزيز في جدة التي تلقَّت مخصَّصات مالية بحوالي 6 مليارات ريال في ذلك العام. أما جامعة الإمام فقد جاءت في ترتيب ثالث أكبر جامعة تلقِّيًا للمُساهمات الحكومية في عام 2015م، حيث أودعت لها الحكومة 4.1 مليارات ريال، فيما تلقَّت كلٌّ من جامعتي الملك خالد وجامعة الدمام مبالغ تجاوزت 3 مليارات ريال لكلِّ مُؤسَّسة منهما في نفس السنة المالية. وتسعى الجامعات الحكومية في السعودية في السنوات القليلة الأخيرة لتنويع مصادر التمويل وليس فقط الاعتماد الكلي على المخصَّصات الحكومية. وقد نصَّت بعض مواد قانون الجامعات الجديد الصادر في عام 2019 على أهمية تنويع مصادر تمويل الجامعات العامة، من خلال إعطاء إدارات تلك الجامعات كثيرًا من الصلاحيات المتعلِّقة باستثمار المرافق الجامعية، ووضع رسوم دراسية على بعض البرامج التعليمية، وقد بدأت بعض الجامعات الحكومية بالفعل بوضع رُسوم دراسية على بعض البرامج الدراسية، خاصة برامج الدراسات العليا، وهذا من شأنه تنويع إيرادات الجامعات، ومن ضمن المبادرات لتنويع مصادر التمويل: الكراسي البحثية المموَّلة من جهات خارج الجامعة، ووفقًا للموقع الرسمي

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.49.2023.619

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (49) سبتمبر 2023
Volume (49) September 2023
IJOHSS

لجامعة الملك سعود -وهي أقدم جامعة حكومية في البلاد- يُوجد 69 كرسيًّا بحثيًّا في المؤسَّسة، وبذا تمتلك جامعة الملك سعود العدد الأكبر من الكراسي البحثية. أيضًا بدأت الجامعات السعودية العامة في وضع التشريعات اللازمة لقبول التبرُّعات والهبات والتوسُّع في الأوقاف، ولكن لا زال العائد المادي دون مستوى التطلُّعات، لكن بشكل عام لا زال التمويل الحكومي هو المصدر الرئيس لتمويل الجامعات العامة في السعودية حتى هذه اللحظة، ويجب الاستفادة من تجارب الجامعات العامة في بعض الدول المتقدِّمة والتي لديها ممارسات وخبرات طويلة في إيجاد بدائل تمويلية لمؤسَّساتها (البشر، 2023).

2- واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في الولايات المتحدة الأمريكية:

تمويل مُؤسَّسات التعليم في الولايات المتحدة:

يبلغ عدد التلاميذ في المدارس الحكومية الأمريكية لعام 2020 قرابة 49.4 مليون تلميذ، يُمثِّلون 87% من نسبة التلاميذ في البلاد. أمَّا النسبة المتبقية من التلاميذ فيدرسون في مدارس خاصة أو في التعليم المنزلي الذي يُعدُّ شكلًا من أشكال التعليم المسموح بها قانونيًّا في الولايات المتحدة. وتُقدَّر نسبة الطلاب الملتحقين بالمدارس الخاصة بـ 10%، ونسبة 3% من التلاميذ يتلقون التعليم المنزلي الذي يُعدُّ خيارًا لكثير من العوائل المحافظة التي ترى أن المدارس الأمريكية فيها كثير من المخالفات السلوكية والدينية. ويلتحق كثير من الأطفال بمدارس ما قبل الابتدائية، ففي عام 2019 التحق 54% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و4 سنوات بمدارس رياض الأطفال (Irwin & Others، 2023).

وفي عام 2020 بلغ عدد المدارس العامة في الولايات المتحدة 98577 مدرسة عامة، وبلغ عدد المدارس الخاصة 4500 مدرسة. وتختلف سنوات المراحل الدراسية بحسب مُديريات التعليم، فبعض مُديريات التعليم تقسم سنوات التعليم في المراحل كالتالي: 6 سنوات للمدارس الابتدائية، 3 سنوات للمدارس المتوسِّطة، و 3 سنوات للمدارس الثانوية، وهذا الشكل هو السائد، ولكن بعض مُديريات التعليم تُقلِّل سنوات الابتدائية إلى 4 أو 5 سنوات، وتُضيف سنة في المتوسِّطة والثانوية. وقد انتشر في السنوات الأخيرة نوعٌ جديد من المدارس العامة، وهي المدارس ذات الإدارة الذاتية أو ما تُسمَّى بمدارس الميثاق، وهي مدارس مُستقلَّة، وقد بلغ عددها 7500 مدرسة، وفي عام 2020 تجاوز عدد طلابها 3.7 ملايين مُتعلم أو ما يُقارب 7.7% من مجموع عدد طلاب المدارس العامة، وهذا توسُّع سريع، حيث لم يتجاوز عدد طلابها 1.8مليون متعلم في عام 2010، ومن المتوقَّع توسُّع المدارس المستقلَّة بشكل أكبر في السنوات القليلة القادمة (Irwin & Others، 2023).

يُعدُّ نظام التعليم في الولايات المتحدة غير مركزي، فكلُّ ولاية مسؤولة عن توفير خدمات التعليم في الولاية (Spring، 2020). ولا يُوجد قانون فيدرالي يُلزم الأطفال بالحضور إلى المدرسة، لكن جميع الولايات لديها قوانين إجبارية للتعلُّم، تفرض التعليم على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 16 سنة، وبعض الولايات تجعل التعليم إجباريًّا حتى سِنِّ 18 سنة (البشر، 2023). وهناك جهات تُؤثِّر على القرارات التعليمية والتي تتطوَّر لتصبح قوانين، ومن الجهات المؤثِّرة: الحكومات سواء كانت الحكومة المركزية أو حكومات الولايات، كذلك تتأثَّر المدارس العامة بالقوانين الصادرة عن المجالس التشريعية سواء على مستوى البلاد أو مستوى الولايات، كما تتأثَّر أيضًا بأحكام المحاكم الفيدرالية خاصة ما تصدر من المحكمة العليا في واشنطن. ويُمكن تقسيم الهرم التعليمي في الولايات المتحدة إلى ثلاثة مستويات: المستوى الأول: هو وزارة التعليم، وهي تلعب أدوار كبيرة مقارنة بدورها السابق. والمستوى الثاني: هو مستوى إدارات التعليم على مستوى الولايات، والمستوى الإداري الثالث: يشمل مجالس التعليم في مُديريات التعليم والمستوى التنفيذي الذي يتولَّاه مُديرو المدارس ومُساعدوهم (Alexander& Alexander،2019).

تُموَّل المدارس العامة من أموال دافعي الضرائب والتي يتمُّ تحصيلها من ثلاثة مستويات حكومية، وهي الحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية وحكومة المقاطعة. وتختلف نسبة التمويل بين الجهات الثلاث من منطقة تعليمية إلى أخرى، ولكن بشكل عام تأتي الأموال الأكثر من قِبَل الولاية، وهي أموال ضرائب القيمة المضافة على

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.49.2023.619

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (49) سبتمبر 2023
Volume (49) September 2023
IJOHSS

المشتريات وضرائب الدخل مع بعض الضرائب على القطاعات التجارية. تدفع حكومة الولاية تقريبًا 60% من ميزانيات المدارس الحكومية. وتُساهم الحكومة الفيدرالية بجزء جيِّد من ميزانية المدرسة خصوصًا في تمويل برامج التربية الخاصة وبرامج تعليم اللغة لغير الناطقين بها، ويتراوح الدعم الفيدرالي حسب معايير معيَّنة، ويُسهم تقريبًا بنسبةٍ تتراوح بين 8 إلى 15 في المئة من ميزانية المدارس الحكومية. كما تُساهم حكومة المقاطعات بنسبة تتراوح بين 20 إلى 50 في المئة من ميزانية المدرسة، وتأتي تلك الأموال من الضرائب السنوية على عقارات السكان في المقاطعة التعليمية. وقد بلغت مخصَّصات المدارس العامة لعام 2022 حوالي 764 مليار دولار، ومتوسِّط تكلفة الطالب الواحد أكثر من 17 ألف دولار أمريكي. وقد دفعت الحكومة المركزية أكثر من 60 مليار دولار للمدارس العامة، بينما بلغت مُساهمات حكومات الولايات 357 مليار دولار، وأنفقت حكومات المقاطعات 347 مليار دولار على المدارس العامة. وتختلف تكلفة التعليم لكل تلميذ بحسب المكان الجيوغرافي، فقد بلغ متوسِّط تكلفة التعليم في ولاية نيويورك حوالي 30.2 ألف دولار، بينما بلغت تكلفة التعليم للطالب في ولاية إيداهو حوالي 10 آلاف دولار لعام 2022 (.Irwin & Others, 2023)

تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة:

تتفاوت أعداد مُؤسَّسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية نزولًا وطلوعًا بشكل مستمر، حتى إن ما بين سنة وأخرى تجد تغيُّرات حادَّة في أعداد الجامعات والكليات، وبشكل عام تشهد أعدادُ مُؤسَّسات التعليم العالي انخفاضًا، ففي العام الأكاديمي 2018/ 2019م، وصل العدد الكلي لمؤسَّسات التعليم ما بعد الثانوي إلى 6502 مُؤسَّسة، أمَّا مؤسَّسات التعليم العالي المعتمَدة لمنح الدرجات العلمية فقد بلغت قرابة 3700 منظمة تعليمية، ويشمل هذا الرقم المعاهد والكليات والجامعات الخاصة والعامة والبحثية والتدريسية(Irwin & Others, 2023). وقد بلغ عدد الكليات والجامعات التي تمنح درجة البكالوريوس فما فوق حوالي 2330 منشأة، منها 730 جامعة عامة، و1300 مُؤسَّسة غير ربحية، و730 كلية وجامعة ربحية. أمَّا فيما يتعلَّق بكليات المجتمع والمعاهد التي تمنح درجات الدبلوم، فقد بلغ عدد الكيانات المعتمَدة 1330، منها 870 كلية ومعهدًا عامًّا، و380 معهدًا خاصًّا غير ربحي، و80 معهدًا وكلية ربحية. وقد بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس العاملين في مُؤسَّسات التعليم العالي في عام 2018 ما يقرب من مليون ونصف، بما في ذلك مَن يعملون بدوام كامل وبدوام جزئي. وقد نما عدد الطلاب في مُؤسَّسات التعليم ما بعد الثانوي في الولايات المتحدة بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة. ففي خريف عام 2020 بلغ إجمالي عدد الطلاب حوالي 19 مليون مُتعلِّم، مُقارنة بـ 16.8 مليون مُتعلِّم في عام 2000. والعدد الأخير يشمل الطلاب في جميع أنواع المعاهد وكليات المجتمع والكليات المستقلة والجامعات المعترَف بها أكاديميًّا في الولايات المتحدة(.Irwin & Others, 2023)

وقد ساهم قانون التعليم العالي لسنة 1965م والتعديلات التي أُحدِثت على بعض موادِّه خلال السنوات الأخيرة في تسهيل القروض الطلابية المدعومة من الحكومة الفيدرالية، وقد قاد هذا القانون إلى ارتفاعات كبيرة في أعداد الطلاب الأمريكان في مُؤسَّسات التعليم العالي؛ إذ أصبح من اليسير على أغلب أطياف المجتمع الحصول على تمويل وفرصة الحصول على مُؤهَّل جامعي(البشر، 2021). وبالرغم من سلبيات تسهيل التمويل للطلاب الذي تسبَّب بديون كبيرة للأمريكان، وأصبح من القضايا الساخنة في التعليم العالي الأمريكي منذ سنوات وحتى الوقت الحالي؛ فإن القانون ساهم في نموِّ قطاع التعليم العالي في الولايات المتحدة وتطوُّره؛ إذ إن الطلاب يدفعون رُسومًا دراسيَّة مُرتفعة تُوفِّر للجامعات التوسُّع في تمويل المشروعات البحثية والتعليمية وبناء المرافق الجامعية.

وتختلف مصادر تمويل الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية بحسب تصنيفها؛ فالجامعات العامة تتلقَّى أموالًا من الحكومة الفيدرالية أكثر في العادة مِمَّا تتلقَّاه الجامعات الخاصة التي تتلقَّى أموالًا كذلك من حكومة واشنطن، ولكنَّها بنسب أقلَّ وعن طريق برامج مُعيَّنة؛ كدعم البرامج البحثية في علوم الفضاء والطاقة، بالإضافة لبرامج تمويل الطلاب الفيدرالي الذي يضمن للجامعات مدخولات من الرسوم الطلابية. وقد دعمت الحكومة الفيدرالية مُؤسَّسات التعليم العالي بشكل مُباشر بنحو 149 بليون دولار في سنة 2018م فقط(Irwin & Others, 2023). وخلال أزمة كورونا الأخيرة دعمت الحكومة الفيدرالية مُؤسَّسات التعليم العالي بشقيها الحكومي والخاص، وحتى

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.49.2023.619

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (49) سبتمبر 2023
Volume (49) September 2023
IJOHSS

الجامعات الغنية والنخبة، قد تحصَّلت على مبالغ دعم من الحكومة؛ فقد تلقَّت جامعة هارفارد قرابة تسعة ملايين دولار منحةً من الحكومة؛ لتقليل النواتج السلبية للأزمة.

كما تُساهم حكومات الولايات كذلك بميزانيات الجامعات الحكومية أكثر من الجامعات الخاصة، وبالرغم من تركيز حكومات الولايات بتمويل الجامعات الحكومية، فإنها حريصة كذلك على دعم الجامعات الخاصة قَدْر الإمكان. ورغم أهمية الدعم الحكومي بشِقَّيْهِ، القادم من حكومة الولاية التي تقع فيها مُؤسَّسات التعليم العالي، أو من الدعم المقدَّم من الحكومة الفيدرالية في واشنطن؛ فإن المصدَرين الماليين غير قادرين على تمويل الجامعات الحكومية أو الخاصة بشكل كامل؛ لذلك تحتاج الجامعات إلى مصادر دخل إضافية.

تتعدَّد مصادر التمويل وتختلف من جامعة إلى أخرى، ولكن يُمكن حصر بعض المصادر المالية التي تعتمد عليها الجامعات الخاصة والعامة -بشكل عام- لتمويل كياناتها التعليمية، من هذه المصادر: الرُّسوم الدراسية، والأبحاث المموَّلة والشراكات، وعوائد المرافق الطبية، وعوائد الفرق الرياضية، والهبات، والأوقاف، بالإضافة إلى الرُّسوم الدراسية التي هي من المصادر الأساسية التي تعتمد عليها الجامعات العامة والخاصة، وإن كانت الجامعات الخاصة تفرض رُسومًا أعلى من الحكومية، فمكاسبها أكبر في هذا الباب. والجامعات التي تمتلك مراكز بحثية متميِّزة، ويعمل فيها علماء في المجالات الطبية والعلمية والهندسية، تكون ذات قُدرة أكبر على تلقِّي تمويل من القطاعات العامة والخاصة لتطوير منتجات بحثية، وتطوير أفكار وتحويلها إلى واقع، وذلك يُساعد الجامعات في الحصول على مردود مالي جيِّد.

إن امتلاك الجامعات مرافق طبية ومستشفيات جيِّدة السُّمعة قد يكون أيضًا في صالح الجامعة في باب الإيرادات، ففواتير العلاج والطبابة مرتفعة جدًّا، وهذا ما يُساهم في حصول المستشفيات الجامعية على مبالغ كبيرة من المرضى وشركات التأمين الطبي. والفِرَق الرياضية والمردود المادي من وراء تذاكر الحضور للمباريات الرياضية الجامعية التي تجلب الآلاف من المشاهدين قد تكون من مصادر الدخل الجيِّدة لبعض الجامعات التي تمتلك فِرقًا رياضيَّة عريقة، فضلًا عن الأموال الضخمة التي تجنيها الجامعات من عائدات النقل التلفزيوني لمباريات الفِرق الجامعية، خاصةً كرة القدم الأمريكية وكرة السلة. كما أن الأوقاف وهبات المحسِنين وتسويق أبحاث علماء الجامعة ومشاريع طلابها من المصادر التي تجلب الكثير من الأموال للجامعات بشكل سنويٍّ، فضلًا عن الشراكات مع الشركات الكبرى التي تضمن تمويلات مليونية للجامعات بشكل مستمر(Irwin & Others, 2023).

3- واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في جمهورية ألمانيا الاتحادية:

تمويل المدارس العامة في ألمانيا:

جمهورية ألمانيا الاتحادية دولة تتكوَّن من 15 ولاية، وتتميَّز بالتطوُّر والاقتصاد المزدهر، وتهتمُّ ألمانيا بالتعليم بشكل كبير، ويبلغ عدد الطلاب في المدارس العامة حوالي 8.5 ملايين مُتعلِّم. وأنفقت السلطات الحكومية الألمانية حوالي 253 مليار يورو على التعليم في عام 2021 ما يُمثِّل 7% من مجموع الناتج المحلي. ويأتي تمويل المدارس العامة في ألمانيا من أموال دافعي الضرائب من ثلاث جهات حكومية بنسب مُتفاوتة، وهي كالتالي: المصدر الأول: الميزانية المخصَّصة من الحكومة الفيدرالية للبلاد، والمصدر الثاني: الأموال القادمة من حكومة الولايات، المصدر الثالث: الأموال التي تُقدِّمها السلطات على مستوى البلديات. وتَمَّ تمويل المدارس العامة في العام الدراسي 2021 بمبلغ يتجاوز 176 مليار يورو. وكانت الأموال المخصَّصة من حكومات الولايات هي الأكبر في المصادر الثلاثة، حيث كانت قرابة 121.7 مليار يورو في عام 2021، كما ساهمت البلديات في تمويل المدارس العامة بحوالي 44 مليار يورو، بينما دفعت الحكومة المركزية التي تتخذ من برلين مقرًّا لها مبلغ 11 مليار يورو في ذلك العام الأكاديمي. ويختلف مُتوسِّط تكلفة التعليم لكلِّ طالب بحسب المكان الجغرافي والاحتياجات التعليمية، لكن مُتوسِّط تكلفة التعليم بلغت حوالي 9200 يورو لعام 2021 بحسب مكتب الإحصاء الاتحادي.

تمويل مُؤسَّسات التعليم العالي في ألمانيا:

تُعدُّ ألمانيا من الدول التي تمتاز بكثرة جامعاتها وتنوُّعها؛ فقد وصل عدد الجامعات الرسمية الألمانية إلى 386 جامعة، حيث تحتلُّ 15 جامعة ألمانية مراكز متقدِّمة وفقًا لترتيب الجامعات العالمي ضمن أفضل 200 جامعة،

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.49.2023.619

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (49) سبتمبر 2023
Volume (49) September 2023
IJOHSS

وتُعتبر الدراسة الجامعية بألمانيا مجانية، إذ تقتصر الرُّسوم التي يدفعها الطالب على رُسوم التسجيل فقط والتي لا تتجاوز 300-600 يورو لكلِّ فصل دراسي، باستثناء ولايتي بايرن وبادن فورتمبيرغ اللتين فرضتا عام 2017 مبلغ 1500 يورو في الفصل الواحد للطلاب الأجانب، وهناك إمكانية للإعفاء من هذه الرُّسوم ضمن شروط حدَّدتها الولايتان (الهواس، 2022). وبالمقارنة مع دول صناعية كُبرى كبريطانيا والولايات المتحدة، تُعتبر ألمانيا دولة صناعية من الدرجة الأولى؛ إذ يعمل في قطاع الصناعة الألماني ما يُقارب 8 ملايين عامل، كما يعمل حوالي 28 مليون فرد في قطاع الخدمات سريع التطوُّر، وقد أدَّى النمو الاقتصادي الكبير وزيادة الميزانية السنوية للدولة إلى اضطلاع الحكومة بالنسبة الأكبر في تمويل مُؤسَّسات التعليم العالي، كما أدَّت الزيادة في ميزانية الدولة ومُؤسَّسات التعليم العالي إلى تخصيص كلٍّ من الحكومة الفيدرالية، وحكومات الولايات، لطلاب مُؤسَّسات التعليم العالي ما يُمكِّنهم من الاستمرار في تحمُّل التكاليف الدراسية والمواظبة على البرنامج الدراسي، من خلال أشكال مختلفة من التمويل؛ مثل منحة القانون الفيدرالي لمساعدات التدريب والتعليم، ومساعدات جمعيات طلاب التعليم العالي الألمانية، ومنحة القرض التعليمي، ومنح المؤسَّسات الخاصة بالنابغين، والإعانات الضريبية لأولياء الأمور، والمساعدات المقدَّمة للطلاب الأجانب، والقروض الائتمانية للطلاب (العقيلي والقحطاني، 2019).

وتُدار مُؤسَّسات التعليم العالي في ألمانيا -مع استثناءات قليلة- من قِبَل الولايات، ويتمُّ تزويدها بالأموال التي تحتاجها للقيام بعملها من ميزانية وزارة التعليم والشؤون الثقافية أو وزارة العلوم والبحوث. حيث تتكوَّن إجراءات التمويل عادة من عدَّة مراحل من التنسيق بين الوزارة المسؤولة ومُؤسَّسات التعليم العالي، حيث تقوم مُؤسَّسة التعليم العالي بإخطار سُلطات الولاية بمتطلَّباتها المالية من خلال تقرير، ليتمَّ تضمينه في ميزانية وزارة الولاية المسؤولة عن التعليم العالي، ثم يتمُّ تجميع الميزانية بالكامل من قِبَل الوزير المختصِّ بالاتفاق مع الوزارات الأخرى المسؤولة، وإدراجها بشكل نهائي في مُقترَحات الموازنة التي تُقدِّمها الحكومة إلى البرلمان للمُصادقة عليها (European Commission، 2023). ووفقًا لإحصاءات التمويل عام 2021، فقد أنفق القطاع العام 33.9 مليار يورو على مُؤسَّسات التعليم العالي، وبلغت حصة الولايات 29.2 مليار يورو، أو 86.2 في المائة من النفقات، في حين بلغت حصة الاتحاد 4.7 مليار يورو أو 13.8 في المائة من النفقات (Eurydice، 2023). وأشار الحربي (2015) إلى أنَّ الجامعات الألمانية تحصل على حوالي 17 % من ميزانية الحكومة الفيدرالية، ويُخصَّص الدعم الأساسي في المقام الأول لتكاليف هيئة التدريس، ويُستخدم الباقي في المصاريف التشغيلية والاستثمارية، كما تقوم الدولة بدعم الاستثمارات الرأسمالية لإنشاء الجامعات الحكومية، وتمويلها بمشاركة بين المقاطعات ووزارة التربية والتعليم الفيدرالية. ومن أبرز مصادر تمويل التعليم العالي في ألمانيا ما يأتي:

1. الاعتماد على السلطات المحلية وحكومات الولايات في توفير ميزانية التعليم والصرف عليه.
2. الضرائب العامة التي تُحصِّلها الولايات والمدن الألمانية.
3. الإعانات والمنح التي تحصل عليها بعض الجامعات من الحكومة لتعويض العجز في ميزانيتها.
4. إسهام القطاع الخاص في الدعم المالي والتدريب لجعل مخرجات الجامعات مُتوائمة مع ما يطلبه سوق العمل الألماني، وهو ما أدَّى إلى زيادة كفاءة النظام التعليمي والحصول على مخرجات ذات جودة تنافُسية على مستوى العالمية.

وتُسهم الولايات الألمانية بنسبة 92.7 % من إجمالي الموازنة المخصَّصة للتعليم العالي، وتُسهم الحكومة الفيدرالية بنسبة كبيرة في تمويل إنشاء المباني الجديدة لمؤسَّسات التعليم العالي، كما تُشارك الحكومة الفيدرالية الولايات بشأن المساعدات المالية التي تُقدَّم للطلاب في التعليم العالي. بالإضافة إلى مصدري تمويل التعليم العالي الألماني، فإنَّ هناك مصدرًا ثالثًا للتمويل، يتمثَّل فيما يُمكن أن تُقدِّمه الهيئات المعنيَّة بتشجيع البحوث من تمويل، ومن أبرز المؤسَّسات المعنيَّة بتشجيع البحوث الأساسية جمعية البحوث الألمانية، أمَّا بالنسبة للبحوث التطبيقية فتجري تعاقُدات بين مُؤسَّسات التعليم العالي والشركات الصناعية والتي تُعنى بتمويل المشروعات البحثية التي يضطلع بها الأساتذة في هذه المؤسَّسات. كما يُوجد في ألمانيا برنامج لإقراض طلاب التعليم الجامعي العالي، ويتعامل هذا البرنامج في الكثير من الأوقات مع نِسَب مُعيَّنة من القروض المتراكمة على الطلاب على أساس أنَّها منح، أمَّا النسب الأخرى فيتمُّ التعامل معها على أساس أنَّها قروض واجبة السداد، وتكون هذه القروض بدون

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.49.2023.619

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (49) سبتمبر 2023
Volume (49) September 2023
IJOHSS

فوائد طول فترة الدراسة، ويبدأ السداد بعد خمس سنوات من التخرُّج (الشنيفي، 2018، ص: 85). ففي 2016 أبرمت الحكومة الفيدرالية والولايات اتفاقًا بشأن تعزيز البحث عالي المستوى في الجامعات عن طريق تطبيق إستراتيجية التميُّز، والتي هدفت إلى تدريب أصحاب أفضل أداء في مجال البحث، ورفع جودة ألمانيا كموقع للتعليم العالي والعلوم في جميع المجالات، وقدَّم الاتحاد والأقاليم ما يصل إلى 533 مليون يورو عام 2018 لتمويل مجموعة التميُّز والجامعات المتميِّزة، حيث كان 75 في المائة من الأموال من الاتحاد و25 في المائة من الأرض التي تقع فيها الجامعة الناجحة، كما خضعت الجامعات المختارة لتقييم مُستقل وخارجي كلَّ سبع سنوات؛ لتحديد ما إذا كان سيستمرُّ التمويل أم يتمُّ إلغاؤه (Eurydice، 2023). كما تدعم الحكومة الألمانية تمويل المباني البحثية والمنشآت العلمية الكبيرة والحوسبة الوطنية عالية الأداء في مُؤسَّسات التعليم العالي؛ بهدف تشجيع الطلبة والباحثين والعلماء في مُؤسَّسات التعليم العالي، حيث تَمَّ إنشاء بُنية تحتية للبحوث ذات الأهمية، وقد قدَّمت الحكومة 316 مليون يورو لهذا الغرض، حيث يتمُّ وضع شروط أساسية لتمويل مباني الأبحاث؛ بأن تكون هذه المباني للأبحاث ذات الجودة العلمية الخاصة، وأن تكون الأبحاث ذات أهمية فوق الإقليمية، وأن لا تتجاوز تكاليف الاستثمار 5 ملايين يورو (European Commission، 2023). وفي عام 2022 أقرَّت الحكومة الألمانية ميزانية للتعليم بلغت 21.5 مليار يورو، بحسب ما ورد في موقع وزارة التعليم والبحث العلمي الألمانية (2022)، وهذه الميزانية خُصِّصت من الحكومة الاتحادية لدعم كافة أنشطة التعليم والتدريب التي تقع تحت مظلَّة الوزارة الاتحادية للتعليم والبحث العلمي، حيث خُصِّص ما مقداره 38% من المبلغ للدعم المباشر لمؤسَّسات التعليم العالي والبحث العلمي، كما غطَّت الميزانية العديد من البنود، منها؛ تمويل برامج دعم الموهوبين ومنح للطلاب، ودعم التعليم التقني والمهني والمساعدة التدريبية، ودعم مبادرة التميُّز للتعليم التقني والمهني، وغيرها (The Budget of the Federal Ministry of Education and Research، 2022).

أمَّا بالنسبة للرُّسوم الجامعية، ففي عام 2003 طعنت ستُّ ولايات من أصل 16 ولاية فيدرالية في ألمانيا على قانون فيدرالي يحظر فرض الرُّسوم الجامعية. وفي يناير 2005 حكمت المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية لصالح المدَّعين، مِمَّا أنهى تقليدًا دام لأكثر من 35 عامًا من مجانية التعليم العالي العام، ثم فرضت سبع ولايات اتحادية رُسومًا دراسية في أعقاب قرار المحكمة. ومع ذلك في غضون أقلَّ من 10 سنوات ألغوا جميعًا الرُّسوم مرة أخرى، كانت أول ولايتين ألمانيتين تُطبِّقان الرُّسوم الدراسية هما ساكسونيا السفلى ونورد راين فيستفالن في أكتوبر 2006، وبعد ذلك بعام أدخلت خمس ولايات أخرى (بادن فورتمبيرغ وبافاريا وهامبورغ وهيس وسارلاند) الرُّسوم الدراسية. أمَّا الولايات التسع الأخرى فلم تفرض الرُّسوم الدراسية (Bahrs & Siedler، 2019). ويُضيف ألريتش (Ulrich، 2018) أنه يجوز للولايات الألمانية -وفقًا لتقديرها الخاص- فرض رُسوم دراسية على الطلاب، فتفرض بعض الولايات رُسومًا إدارية للتسجيل أو المساهمة في استخدام المرافق الاجتماعية للمُؤسَّسة، كما يتمُّ فرض رُسوم على الطلاب الذين تمتدُّ دراستهم لفترات طويلة، والدورات الدراسية التي تُوفِّر التعليم المستمر والدورات الدراسية الإضافية، وبسبب التدفُّق القوي للاجئين القوي، ناقش المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية طرُق تقليل تكاليف التسجيل، حيث قرَّر المؤتمر الدائم اعتبارًا من مايو 2016 إمكانية تخفيض تكاليف الالتحاق، ويُركِّز بشكل خاص على اللوائح الموجودة في الولايات والتي تُتيح من حيث المبدأ تخفيض الرُّسوم العامة والاشتراكات والرُّسوم، مع وضع هذا في الاعتبار، كما طلب المؤتمر الدائم من الولايات استغلال خيارها لتسهيل التكاليف المرتبطة بالتسجيل لصالح المحتاجين، مع إيلاء اعتبار خاص لحالة اللاجئين، بطريقة معقولة وضمان مبدأ المساواة (Kultusministerkonferenz vom، 2016). في ضوء ذلك يمكن القول: بأن أغلب الجامعات الألمانية لا تعتمد في تمويلها على الرُّسوم الجامعية، حيث لا يتمُّ فرض رُسوم على المواطنين أو المقيمين، ويتمُّ فرض رُسوم مُنخفضة على اللاجئين.

تُعدُّ الأموال المخصَّصة من ميزانية وزارات الولايات المسؤولة عن التعليم العالي هي المصدر الرئيس لتمويل مُؤسَّسات التعليم العالي، ومع ذلك يحقُّ أيضًا لأعضاء المؤسَّسات المشاركة في البحث، في نطاق مسؤولياتهم المهنية، وتنفيذ مشاريع بحثية لا يتمُّ تمويلها من خلال ميزانية الولاية، ولكن من قِبَل أطراف ثالثة، مثل المنظمات المعنيَّة بتعزيز البحث؛ حيث إنَّ الأموال البحثية التي يتمُّ جمعها بشكل تنافُسي، والتي يتمُّ توفير جزء كبير منها من قِبَل القطاع العام، تُكمل التمويل الأساسي لمؤسَّسات التعليم العالي. ففي عام 2020 تلقَّت مُؤسَّسات التعليم العالي مجموعة تُقدَّر بحوالي 8.9 مليارات يورو في التمويل الخارجي. ومن أهم المؤسَّسات التي تُشارك في

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.49.2023.619

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (49) سبتمبر 2023
Volume (49) September 2023
IJOHSS

تعزيز البحث في التعليم العالي هي مُؤسَّسة الأبحاث الألمانية(DFG) ، وفي عام 2022 قدَّم الاتحاد والأقاليم أموالًا تزيد عن 2.91 مليار يورو لتمويل الأبحاث المؤسَّسية من خلال (DFG). كما تتلقَّى مُؤسَّسات التعليم العالي أيضًا أموالًا من الشركات، إذا كلَّفتها الشركات ببعض أعمال البحث والتطوير (Buenstorf & Koenig، 2020). ويُضيف بروكمير (Bruckmeier, et.al، 2017) أن الأموال التي تُوفِّرها الولايات من ميزانياتها تُغطِّي تكاليف الموظَّفين والمواد وكذلك الاستثمارات، وبعبارة أخرى النفقات على الممتلكات والمباني وكذلك المعدَّات الأساسية والكبيرة، ويتمُّ استكمال هذه الأموال من خلال المنح والتمويل من الجهات الخارجية، إذ تسعى الجامعات بنشاط للحصول على تمويل من طرف ثالث من المنح البحثية والتعاون الصناعي والشراكات بين القطاعين العام والخاص، في حين أن هذا ممكنٌ فقط من خلال برامج محدَّدة المدة مثل مُبادرة التميُّز وإستراتيجية التميُّز.

4- واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في الدول الإسكندنافية:

تمويل مُؤسَّسات التعليم في الدول الإسكندنافية:

مملكة السويد:

تُعدُّ عائدات الضرائب البلدية هي المصدر الرئيس لتمويل المدارس العامة في مملكة السويد التي يبلغ عدد سكانها حوالي عشرة ملايين نسمة. كما تتلقَّى البلديات تمويلًا من مستوى الحكومة المحلية، وتبلغ عدد المقاطعات السويدية 21 مقاطعة. ويُعتبر النظام التعليمي السويدي غير مركزي، حيث يُعطي لمسؤولي البلديات التي يبلغ عددها 290 بلدية الإشراف على التعليم، وكل بلدية لديها مجلس للتعليم، يكون من مهامه إدارة الملف التعليمي في تلك البلدية، وتُحدِّد كل بلدية كيفية تخصيص الموارد وتنظيم أنشطتها واستخدام الميزانية، كما يُلزم النظام السويدي مسؤولي البلديات بتزويد السكان التابعين لتلك البلديات بخدمات مُعيَّنة، وغالبًا ما تُقدَّم خدمات إضافية غير إلزامية مثل الأنشطة الثقافية والترفيهية، كما تُوجد برامج دراسية ومناهج وطنية في السويد(Lucas& Others, 2018). وتُعدُّ الدراسة في السويد في المراحل الأساسية مجانية، لكن يتمُّ تحصيل رُسوم من الوالدين الذين يُلحقون أطفالهم ببرامج ما قبل المدرسة، ويكون احتساب الرُّسوم الدراسية بحسب الدخل السنوي للوالدين. وقد أنفقت السلطات السويدية أكثر من 11 مليار يورو في عام 2021 لدعم المدارس العامة، وكان مُتوسِّط تكلفة المتعلِّم حوالي 10 آلاف يورو.

أمَّا فيما يتعلَّق بتمويل التعليم العالي فيُوجد في السويد 48 مُؤسَّسة للتعليم العالي تُشرف عليها وزارة التعليم والبحث، ويتمُّ تمويل مُؤسَّسات التعليم العالي العامة من قِبَل الحكومة المركزية، ويكون المبلغ المخصَّص لكلِّ مُؤسَّسة تعليمية بحسب عدد الطلاب والتخصُّصات والإنتاج والإنجازات، ولا يحقُّ للجامعات التي تتلقَّى تمويلًا حكوميًّا فرض رُسوم دراسية على الطلاب المواطنين أو مواطني الاتحاد الأوربي(European Commission، 2023).

مملكة النرويج:

بلغ عدد السكان في مملكة النرويج حوالي 5.4 ملايين نسمة في عام 2021، وتقسم البلاد إلى 11 مقاطعة و356 بلدية. وتُموَّل المدارس العامة من قِبَل البلديات وحكومات المقاطعات، وتُشكِّل الضرائب المفروضة على السكان المصدر الرئيس لتمويل مُؤسَّسات التعليم في النرويج، حيث تُشكِّل الضرائب المحلية 40% من إيرادات المدارس العامة، بينما تُشكِّل ضرائب الدخل 5% من مجموع إيرادات مُؤسَّسات التعليم ما قبل الجامعي(European Commission، 2023). وهناك تنسيق بين البلديات والمقاطعات في تمويل المدارس، حيث تتولَّى البلديات تمويل المدارس ما قبل المرحلة الثانوية، بينما تتولَّى المقاطعات -بالتنسيق مع وزارة التعليم والبحث- مسؤوليات تمويل المدارس الثانوية. ويتمُّ فرض رُسوم في مرحلة رياض الأطفال على أولياء الأمور، وتكون تلك الرُّسوم بحسب الدخل الاقتصادي للأسرة، ولا تُغطِّي هذه الرُّسوم إلا 15% من مصروفات مدارس رياض الأطفال، حيث تُموِّل البلديات 85% من ميزانيات تلك المدارس المخصَّصة للأطفال الصغار، ولا يُوجد رُسوم دراسية في المرحلة الابتدائية والمتوسِّطة والثانوية، حيث يتمُّ تمويل المدارس من قِبَل البلديات والمقاطعات بالإضافة للمنح

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.49.2023.619

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (49) سبتمبر 2023
Volume (49) September 2023
IJOHSS

المالية الأخرى من المنظَّمات والأفراد، ويُعتبر التعليم في النرويج إلزاميًّا للأطفال ما بين سِنِّ السادسة والسادسة عشر(.Yevdokymova,2014).

تُموِّل الحكومة المركزية في مملكة النرويج مُؤسَّسات التعليم العالي العامة التي يبلغ عددها 21 مُؤسَّسة تعليمية من خلال وزارة التعليم والبحث، ويكون تمويل كلِّ جامعة بحسب عدَّة من المعايير، منها عدد الطلاب والبرامج، ويتمُّ منح إدارات الجامعات العامة الحرية في صرف المخصَّصات بحسب ما يرونه مناسبًا، ويصبُّ في مصلحة الجامعة. كما تسمح الأنظمة للجامعات العامة بتلقِّي الهبات والأوقاف والعقود والبحوث المموَّلة، ولكن لا يُسمح للجامعات العامة بالاقتراض، ولا يُوجد رُسوم دراسية في البرامج الدراسية في الجامعات العامة في مملكة النرويج للمواطنين أو الطلاب الدوليين، لكن يُوجد رُسوم دراسية للطلاب غير المنتظمين أو الطلاب الراغبين في دراسة مواد دون الحصول على مُؤهَّل(The Organisation for Economic Co-operation and Development ، 2023).

مملكة الدانمارك:

تُقسَّم مملكة الدانمارك إلى خمس مناطق و 98 بلدية، وقد بلغ عدد سكانها حوالي 5.85 ملايين نسمة في عام 2021. وأنفقت الدانمارك حوالي 8.7% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 على التعليم، ويُقدَّر حجم ما أنفقته السلطات المحلية في مملكة الدانمارك بحوالي 30 مليار دولار في عام 2020. كما تتميَّز الدانمارك بارتفاع مُعدَّل التحاق الصغار بمدارس رياض الأطفال ومراكز التعليم قبل المدرسة، حيث إن ما نسبته 97% من الأطفال بين سِنِّ 3 إلى 5 سنوات يلتحقون بتلك المؤسَّسات التربوية، وتُدير وزارة الطفولة والتعليم دور الحضانة ورياض الأطفال وغيرها من مُؤسَّسات التعليم قبل الابتدائي، ويتمُّ تمويلها بشكل أساسي من خلال الإعانات المقدَّمة للبلديات التي تتلقَّى بدورها مِنحًا مجمَّعة تُخصِّصها الدولة، وتُموَّل مُؤسَّسات التعليم في مرحلة ما قبل الابتدائية من الأموال المخصَّصة الحكومية، والتي تتكوَّن من خلال فرض الضرائب على الدخل والمبيعات والعقار على السكان، كما تُفرض رُسوم دراسية على أولياء الأمور مِمَّن يلتحق أبناؤهم بتلك المدارس بحسب الدخل السنوي لتلك الأُسر، ويبلغ حجم مُساهمة الأُسر في تمويل المراكز التعليمية للأطفال فقط 25%، بينما يأتي معظم التمويل من خلال الأموال العامة، وتكون البلديات هي المسؤولة في مملكة الدانمارك عن تشغيل وإدارة وتمويل المدارس العامة في المرحلة الابتدائية والمتوسِّطة، لكن يجب مُراعاة المعايير والاشتراطات التي تضعها وزارة الطفولة والتعليم، ولا يُوجد رُسوم دراسية على الدراسة في المرحلة الابتدائية أو المتوسِّطة، وفي المرحلة الثانوية يتمُّ تمويل المدارس بشكل مباشر من وزارة الطفولة والتعليم، وتتميَّز المدارس الثانوية بنوع من الاستقلالية، ولا يُوجد رُسوم دراسية على الطلاب(Statistics Denmark،2023.).ويُوجد في الدانمارك ثماني جامعات عامة يتمُّ تمويلها من قِبَل الحكومة، والتعليم الجامعي مجاني للمواطنين في الدانمارك، وأيضًا التعليم الجامعي في الجامعات العامة لا يفرض رُسومًا على الطلاب من مواطني الاتحاد الأوروبي، بينما تسمح الأنظمة للجامعات بفرض رُسوم دراسية على الطلاب الدوليين من خارج الاتحاد الأوروبي، ويُتاح للجامعات تحديد الرُّسوم الدراسية دون الرجوع للسلطات المسؤولة، حيث يُعطى للجامعات الحرية في كثير من الملفات-(Statistics Denmark،2023).

جمهورية آيسلندا:

يبلغ عدد سكان جمهورية آيسلندا حوالي 320 ألف نسمة، ويُوجد ثماني مناطق في آيسلندا، كما يُوجد بها 64 بلدية. وقد أنفقت آيسلندا في عام 2019 حوالي 5.7 % من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم، وكان مُتوسِّط كلفة الطالب الواحد في ذلك العام حوالي 15107 دولارات أمريكية. وفي عام 2021 التحق 96% من الأطفال في سِنِّ 3 إلى 5 سنوات بمدارس رياض الأطفال والتمهيدية. ويتمُّ تمويل المدارس ما قبل الابتدائية من قِبَل الحكومة المركزية، حيث يتمُّ منح المخصَّصات المالية إلى البلديات لتكون مسؤولة عن تمويل المدارس، كما يتمُّ فرض رُسوم دراسية على الأُسر ذات القُدرات المالية الجيِّدة في مرحلة ما قبل الابتدائية، وهناك مُساعدات وإعفاءات للأُسر التي لديها عدد أكبر من الأطفال. وفي المرحلة الابتدائية يتمُّ تمويل المدارس من خلال الضرائب المتحصَّلة من البلديات، وتكون البلديات هي المسؤول الكامل عن تمويل المدارس الابتدائية

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.49.2023.619

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (49) سبتمبر 2023
Volume (49) September 2023
IJOHSS

والمتوسِّطة، ولا يُوجد رُسوم دراسية على الطلاب في هذه السنوات الدراسية، أمَّا في المرحلة الثانوية فيتمُّ تمويل المدارس من قِبَل البلديات بنسبة 60% والباقي تقوم بتمويله الحكومة المركزية التي تتخذ من ريكيافيك عاصمةً لها، وذلك من خلال وزارة التعليم والعلوم والثقافة في جمهورية آيسلندا. ولا يُوجد رُسوم دراسية على الطلاب في المدارس العامة خلال فترة التعليم الإلزامي من سِنِّ 6 إلى 16 عامًا، ولكن يحقُّ للبلديات والمدارس التابعة لها وضع رُسوم على الخدمات الإضافية مثل برامج التقوية بعد المدرسة، ويُوجد في آيسلندا أربع جامعات عامة يتمُّ تمويلها من قِبَل الحكومة المركزية، ولا يُوجد رُسوم دراسية على الطلاب المواطنين في آيسلندا في الجامعات العامة، كما يُوجد بها برنامج مُيسَّر لإقراض الطلبة الجامعيين(European Commission، 2023)).

المراجع

1. البشر، سعود. (2023). دراسة مقارنة بين نظام مجلس التعليم العالي لعام 1993 ونظام الجامعات لعام 2019 في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية و النفسية، 7(28)، 18-29.
2. البشر، سعود.(2021). التعليم العالي في الولايات المتحدة نظرة عامة. تكوين للنشر والطباعة. جدة، السعودية.
3. البشر، سعود. (2023). واقع التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، (93)، 53-67.
4. الحربي، محمد بن محمد أحمد. (2015). بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود أنموذجا. مجلة كلية التربية، مج26، ع103 ، 141 - 172. مسترجع من http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/712132
5. الخليوي، أبرار، العريفي، أحلام،، & التويجري، فاطمة. (2021). بدائل مقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية لكلية التربية جامعة سوهاج، 8(8)، 83-123. doi: 10.21608/jyse.2021.177186
6. الرويس، شيخة.(2017). واقع الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية من وجهة نظر قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام في مدينة الدوادمي.مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية
7. السلمي، م . (2019). بدائل مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية 2030. المجلة العربية، جامعة سوهاج. 59، 35-70.
8. الشنيفي، ع . (2018). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. مجلة العلوم التربوية والنفسية. 2(10)، 70- 90.
9. الشهري، ز. ع. ا.، زانة عبد الرحمن، المنقاش، & سارة عبد الله. (2018). استثمار المواهب الطلابية كبديل مساند لتمويل التعليم في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة، 2(3)، 164-207.
10. الشويعر، ع. (2021). بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية. دراسة مقارنة. مجلة العلوم التربوية، 2(28).
11. العتيبي، ح . (2018). تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا- بريطانيا- اليابان- أستراليا) في تمويل التعليم العالي وسُبل الاستفادة منها. مجلة العلوم التربوية والنفسية. 2(25)، 1031.
12. العقيل ، س ، والعيسى ، إ . (2019) . حوكمة تنويع مصادر التمويل وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم الجامعي : دروس مستفادة من التجربة الأوروبية . مجلة العلوم التربوية ، 31(3)، 435-560.
13. العقيلي، ع ، والقحطاني، م. (2019). التعليم العالي والمهني وتمويله في ألمانيا والمملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة). المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث مجلة العلوم التربوية والنفسية. 3(17)، 30- 51.
14. الغامدى، حمدان. (2000). تطور التعليم العام فى المملكة العربية السعودية. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، 36(2)، 231-
15. المنقاش، س. (2018). تنويع مصادر التمويل في جامعة الملك سعود بالاستفادة من خبرة جامعة أكسفورد. مجلة الفنون والأدب والإنسانيات والاجتماع، كلية الإمارات للعلوم التربوية. (22)، 20.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.49.2023.619

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (49) سبتمبر 2023
Volume (49) September 2023
IJOHSS

16. المنقاش، سارةو السالم، غادة سالم. (2018). تنويع مصادر التمويل في جامعة الملك سعود في ضوء تجربة جامعة أكسفورد. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، ع22 ، 184 - 210. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/909979

17. الهواس، أ. (2022 شباط). بماذا تتميز الدراسة الجامعية في ألمانيا؟ ولماذا أصبحت وجهة الطلاب العرب؟. الجزيرة. https://www.aljazeera.net

18. محروس،م والسلمي،ع. (2019). بدائل مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية 2030. المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج، 59(59)، 35-70.

19. شعيب، أ ، والسيسي، أ . (2021). تنويع مصادر التمويل في التعليم وتأثيرها على السياسات التعليمية. المجلة العربية للنشر العلمي. (30)، 210- 225.

20. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2023). نظام الجامعات. مسترجع من https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/8ee74282-7f0d-49ff-b6ee-aafc00a3d801/1.

21. وثيقة رؤية 2030. (2016). موقع الرؤية الافتراضي. مسترجع من https://www.vision2030.gov.sa/media/5ptbkbxn/saudi_vision2030_ar.p.

22. وزارة التعليم . (2023). مؤشرات التعليم. مسترجع من https://moe.gov.sa/ar/knowledgecenter/dataandstats/Pages/educationindicators.aspx

23. وزارة التعليم العالي.(1993). نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه. مسترجع من https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/a6843359-3237-4553-8271-a9a700f1fcda/1

24. وزارة التعليم. (2023). التعليم الجامعي في المملكة. مسترجع من https://moe.gov.sa/ar/education/highereducation/Pages/UniversitiesList.asp

25. وزارة التعليم.(2023). نشأة الوزارة. مسترجع من https://moe.gov.sa/ar/aboutus/aboutministry/Pages/About.aspx

26. وزارة المالية.2023.بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2023م. مسترجع من https://www.mof.gov.sa/budget/2023/Pages/default.aspx.

27. وزارة المعارف. (1995). سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. مطابع البيان. المملكة العربية السعودية.

28. Alexander, K., & Alexander, M. D. (2019). American public school law. West Academic Publishing.

29. Bahrs, M., & Siedler, T. (2019). *University Tuition Fees and High School Students' Educational Intentions*. Fiscal Studies., 40 (2), 117-147.

30. Bruckmeier, K., Fischer, G.-B. and Wigger, B.U. (2017). *Status effects of the German Excellence Initiative. International Journal of Economics and Finance* 9(3): 177.

31. European Commission.(2023). Eduation. Retrieved from https://commission.europa.eu/contact_en

32. Irwin, V. J. X. S. K. A. C. A. F. R., Zhang, J., Wang, X., Hein, S., Wang, K., Roberts, A., ... & Parker, S. (2023). Report on the condition of education 2022. US Department of Education: National Center for Education Statistics.144-2022 ،

33. Lucas, P. J., Patterson, E., Sacks, G., Billich, N., & Evans, C. E. L. (2017). Preschool and school meal policies: an overview of what we know about regulation,

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.49.2023.619

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (49) سبتمبر 2023
Volume (49) September 2023
IJOHSS

implementation, and impact on diet in the UK, Sweden, and Australia. *Nutrients*, *9*(7), 736.

34. Spring, J. (2020). The politics of American education. Taylor & Francis.
35. StatisticsDenmark.(2023).Education expenditure. Retved fromhttps://www.dst.dk/en/Statistik/emner/oekonomi/offentlig-oekonomi/udgifter-til-uddannelse
36. The Federal Statistical Office.(2023).Educational finance, promotion of education and training. Retrived fromhttps://www.destatis.de/EN/Themes/Society-Environment/Education-Research-Culture/Educational-Finance-Promotion-Education-Training/_node.html
37. The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD).(2023).Education Policy Outlook Snapshot: Norway. Retreved from https://www.oecd.org/education/highlightsnorway.htm
38. Yevdokymova, Y. (2012). *A comparative analysis of school finance management in Norway and Ukraine* (Master's thesis).

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.49.2023.619